

فلسفة القانون

بين سقراط والسوفسطائيين

محمد ممدوح عبد المجيد
باحث مصري



قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

الملخص:

لعل فلسفة القانون واحدة من أهم أنواع الفلسفة التطبيقية التي اتجهت إليها الأنظار مؤخراً بحثاً عن عالم أكثر أماناً في ظل واقع يمتلئ بالخوف والجوع، وعدالة أكثر رسوخاً في ظل واقع تسود فيه المعيارية والمحسوبة والنرجسية، والقاسم المشترك بين الجميع عدم احترام القانون.

هذه المعضلات ليست وليدة اليوم، ولا صنعة الأمس، بل لعلها تمتد في عمق الوجود الإنساني إلى ما قبل الوجود ذاته، منذ قوانين حامورابي وتشريعات مانو وغيرهما ممن حاولوا وضع قواعد عامة تسري على الجميع حفظاً للحياة وحماية للأحياء، ثم صيغت هذه الأفكار في نسق فلسفي متكامل في الفلسفة اليونانية، والتي اشتهرت باسم "الفلسفة القديمة" كونها أقدم الفلسفات، وأم الفلسفة، لينشغل الفكر اليوناني بأزمات فلسفة القانون، هل القانون طبيعي؟ أي صنعه الطبيعة وأوجبه إلزاماً على بني البشر، أم أنه وضعي صنعه الإنسان وبالتالي فهو عرضة للأهواء، وقد يصنعه الأقوياء لإدارة مصالحهم مثلما صدع بذلك ثراسيماخوس.

إشكالات كبرى في أصل القانون، قديمة جديدة، تمثل قمة الصراع الفكري بين السوفسطائيين وسقراط، ومع كونهم لم يحسموا تلك القضية، ولم يحسموا غيرها أيضاً، إلا أنها ظلت هي القضايا ذاتها التي تمتلئ بها صفحات فلسفة القانون في الألفية الثالثة، لتبرهن بوضوح على اتصال حلقات الفكر البشري ومعاناة الأحفاد من المعضلات ذاتها التي عانى منها الأجداد.

تُرى مع أي الفريقين يسير الفكر البشري اليوم؟ مع أنطيفون وهيبياس في النداء بالقانون الطبيعي، أم مع بروتاجوراس وثراسيماخوس في القانون الوضعي، ذاك هو محور اهتمام هذه الدراسة.

تمهيد:

تُعد الفلسفة اليونانية هي مهد الفكر البشري المنظم الذي عني بكل ما يخص الإنسان من علم وفن وثقافة وسياسة وفلسفة، إلى درجة تجعلنا نقول بأنّ اليونانيين أبدعوا في شتى الضروب الفلسفية والثقافية، ولعل من أوجه ذلك الإبداع البحث عن إطار يضمن تحقيق العدالة ويحافظ عليها ويصونها.

ولعل الإطار القانوني كان هو الأهم والأشمل من بين تلك الأطر التي لجأ إليها اليونانيون، حيث عدوا القانون هو الملاذ الآمن للإنسان، فهو وحده مناط العدالة، لأنّه أسمى من أهواء البشر، ناهيك عن أنّه يُعد قاضياً صامتاً، في حين أنّ القاضي يُعد قانوناً ناطقاً، وهو يتمتع بالعدالة المطلقة، حيث أنّ كونه صامتاً أضفى عليه شيئاً من الاحترام والتقديس لأنّه يسمو فوق أهواء البشر، وتالياً لا يستطيع مجاملة أحد⁽¹⁾.

وفي ظل الاتفاق العام على مبدأ سيادة القانون، نشأ الصراع عند فلاسفة اليونان الأوائل، وتحديدًا قبل ظهور أفلاطون، خاصة عند السوفسطائيين وسقراط حيث اختلفوا حول أصل هذا القانون هل هو قانون أرضي يضعه البشر تبعاً لأهوائهم، أم هو قانون طبيعي وضعته الآلهة كما هو عند أنطيفون وهيبياس، وكما اقتنع بالفكرة نفسها سقراط فيما بعد، وتالياً يكون التساؤل، ما هي الجهة المنوطة بسن القوانين؟ هل هي الطبيعة أم البشر؟!

ونتيجة لهذه التساؤلات، ظهرت فلسفة قانونية متزنة، لا تتسم بكونها تقع على طرفي النقيض كما يظن البعض، ولكنها تتسم بالتكامل والترابط في صيانة القانون وإلزاميته للجميع⁽²⁾.

1) Bogomolov (S): History of Ancient Philosophy trans by: V. Staker Rich, progress publishers, Moscow, 1985, p. 22

2) Copleston: A History of philosophy, part I, vol I, Image Books, new York, 1985, p. 73

وترجع أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول إرساء الدعائم الأولى لدولة القانون، وإبراز نتيجة هذا الصراع الفلسفي في الفلسفة القديمة بين أقطابه جميعاً، كما أنّها تحاول البحث حول أوجه الاتفاق والاختلاف بين أنصار القانون الطبيعي وأنصار القانون الوضعي، ثم محاولة تضمين الحرية والمسؤولية ضمن الأطر القانونية الواضحة، حتى لا يتصور أحد أنّ القانون يسلب الحريات، أو أنّه يتركها على إطلاقها، بل إنّ القانون يترك للأفراد الحرية تحت إطار المسؤولية.

وتكمن إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات الهامة التي تطرحها حول القانون وأصله ونشأته واتجاهاته وحدوده ومعالمه بين السوفسطائيين وسقراط، ومن بين تلك التساؤلات

- ما هو أصل القانون؟ وما هو الرابط بين القانون والعدالة؟
- كيف نشأ القانون الطبيعي؟ ومن أي شيء يستمد وجوده؟
- لماذا اختلف السوفسطائيون حول أصل القانون؟ وهل اختلفهم هذا يفتت في عضد القانون؟.
- ما هي أوجه الخلاف الرئيسية بين السوفسطائيين وسقراط؟.
- ما مدى ارتباط القانون بالحرية؟ وكيف يعالج القانون تلك المسألة؟
- كيف ترتبط طاعة القانون بهيبة الدولة عند سقراط؟
- ما هي مقومات دولة القانون؟

وسوف يحاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات، وذلك من خلال عرض المفاهيم المختلفة للقانون والمراحل التي مرَّ بها آنذاك، كما سوف نجيب على هذه التساؤلات من خلال عرض الفوارق الرئيسية بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي المقارن، نظراً لأنَّ الباحث سوف يحاول تقديم رؤية تاريخية تحليلية لأصل القانون والإشكاليات المتعلقة به، مما يجعل هذا المنهج مناسباً لطبيعة هذه الدراسة.

أولاً: أصل القانون

العدالة فكرة قديمة، حتى في الأساطير اليونانية عند هزيود، حيث يقول "السماك والوحش والطيور يفترس بعضها بعضاً لأنّ العدالة معدومة بينها، أما الناس فقد منحهم زيوس العدالة وهي خير وأبقى" ثم يقول في موضع آخر ما نصه "إنّ للملوك أكلي الهدايا عدالة ملتوية، أما زيوس فأحكامه قويمه"⁽¹⁾، ومثل هذا الكلام نجده في الأساطير القديمة التي تتحدث عن العدالة وعن ثباتها ووحدتها وإلزامها للبشر وللآلهة على السواء.

لكن إذا مررنا برحاب الأساطير مر الكرام، وأتينا إلى رحاب الفلسفة وجدنا المشكلة الرئيسية هي محاولة الإجابة على هذا السؤال، هل القانون طبيعي أم وضعي؟.. وما الفارق بين الاثنين؟.. وللإجابة على هذين السؤالين، نؤكد الفكرة الرئيسية التي تحدث عنها الفصل الأول، وهي أنّ وجود الاجتماع الإنساني يستلزم وجود قوانين، وأنّ مجتمعاً بغير قوانين، لن يكون مجتمعاً حراً كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، بل سيكون مجتمعاً فوضوياً يسحق قويه ضعيفه، وما دام في المجتمع قوي وضعيف، فستكون الحرية دائماً أداة للجور والطغيان، وسيكون القانون دائماً أداة للتحرير والتنظيم.⁽²⁾

بعدئذٍ، بعد التأكيد على ضرورة وجود القوانين وأهميتها وضرورة توافر العدالة والمساواة فيها، ظهرت مشكلة أصل القانون، هل هو طبيعي؟ أم وضعي؟ أي من وضع البشر واتفاقاتهم، أم من وضع الآلهة وحدها؟ دون أن ينقص ذلك، أي تحديد هوية القانون، من قدر القانون وأهدافه ومعناه، إذ أنّ هدف القانون الرئيسي هو الوصول إلى العدالة والحق كما يقول توماس ألبين: "العدالة هي اتجاه ثابت وملزم إلى إعطاء كل ذي حق حقه، وسنن القانون تقضي بأن تحيا حياة شريفة، وألا تسيء إلى أحد، وأن نعطي كل فرد ما هو حقه، وفقه التشريع هو الإحاطة بكل ما هو إنساني وسماوي، هو علم التفريق بين ما هو حق وما هو باطل"⁽³⁾

إذن، البحث في هوية القانون لا تفت في عضة أهمية القانون، ولكن فلاسفة اليونان شطروا أنفسهم شطرين، حيث ذهب فريق إلى أنّ أصل القانون هو الطبيعة، وذهب فريق آخر إلى أنّ القانون يرجع إلى مواضع الناس واتفاقاتهم، ولكي نفهم تلك المعاني لابد من الوقوف على محورين هاميين:

أ- مفهوم الطبيعة ومقاصدها. ب- جذور نشأة فلسفة القانون الطبيعي.

1- نقلاً عن د. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، ط3، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1953، ص 5

2- د. زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية (سلسلة مشكلات فلسفية)، مكتبة مصر، ط3، القاهرة، 1972م، ص 75

3- نقلاً عن باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 249

أ- مفهوم الطبيعة ومقاصدها:

يلاحظ أنّ كلمة *physis* في اليونانية "الطبيعة" تدل في الواقع على دورة النمو الحيوي وخاصة عند النباتات⁽⁴⁾، ولها بعد آخر يهتم بالنظرة إلى الطبيعة المخلوقة بواسطة فنان⁽⁵⁾ لأجل الوقوف على أصل نشأة الكون، وهو ما عرف في الفلسفة اليونانية باسم الطبيعيين الأوائل، كما أنّ لها بعداً ثالثاً وهي تلك الأشياء التي لا يحتاج المرء إلى جهد من أجل أن يتعلمها، لأنّه يعرفها ويحوزها أصلاً في فطرته، وبتعبير آخر، إنّها بؤرة الوجود الذي ينبغي على الإنسان أن يبقى أميناً عليها، والتي لا يمكن أن تزيف⁽⁶⁾ وبالتالي ارتبطت تلك الفكرة الأخيرة في أذهان فلاسفة اليونان أثناء حديثهم عن القانون، وأثناء إقرارهم أنّ القانون الطبيعي هو الذي يحكم الكون ويسير الأمور، واستدلوا على ذلك بدلائل طبيعية وعقلية قوية، كما سوف نراها عند الحديث عن هؤلاء الفلاسفة.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنّ اليونان هم أول من صاغوا كلمة القانون الطبيعي فيما يقول جيجن: "لا يكاد يكون هناك، كما قيل لا في الفلسفة اليونانية بوجه خاص ولا في الفكر اليوناني بصفة عامة مفهوم أهم ولا أخص في دلالاته عليها إلا مفهوم "الطبيعة" وبالنسبة إلينا فقد سار هذا المفهوم عادياً يستخدم في كل وقت، ولكننا إذا نظرنا إلى الأمر نظرة تاريخية تعين علينا أن نقول إنّ لم ينل معانيه الدقيقة المتخصصة إلا عند اليونان"⁽⁷⁾

فضلاً عن أنّ للطبيعة معنًى ثالثاً أيضاً وهي تلك الأشياء التي لا يحتاج المرء إلى جهد من أجل أن يتعلمها، لأنّه يعرفها ويحوزها أصلاً في فطرته، وبتعبير آخر، إنّها بؤرة الوجود الذي ينبغي على الإنسان أن يبقى أميناً عليها، والتي لا يمكن أن تزيف⁽⁸⁾.

وبالتالي ارتبطت تلك الفكرة الأخيرة في أذهان فلاسفة اليونان أثناء حديثهم عن القانون، وأثناء إقرارهم أنّ القانون الطبيعي هو الذي يحكم الكون ويسير الأمور، وبدون الاستناد إلى أحكامه لا يمكن للبشر أن يمتلكوا صفات الإنسانية التي يهبها لهم القانون الطبيعي.

4- أولف جيجن، المشكلات الكبرى في الفلسفة اليونانية، ص 231

5- Cornford (F.M) Before and After Socrates, op. cit., p. 92

6- أولف جيجن، المرجع السابق، ص 229

7- المرجع نفسه، ص 228

8- أولف جيجن، المرجع السابق، ص 229

ب- جذور نشأة القانون الطبيعي:

إن فكرة القانون الطبيعي قديمة وراسخة في بلاد اليونان، فمثلاً نجدها في مسرحية يوربيدس "الفتيات الفنيقيات" حين تلح يوكاستا على ابنها بالتزام الاعتدال متوسلة إليه بأن يقدس "المساواة التي تربط الصديق بالصديق، والمدن بالمدن، والحلفاء بالحلفاء، فإنّ القانون الطبيعي الذي يحكم البشر ليس شيئاً غير المساواة، ولقد فرضت المساواة المقاييس على البشر وألزمتهم الوفاء بالكيل والعدد"⁽⁹⁾

كذلك فقد ارتبط مفهوم القانون الطبيعي بالإيمان بالآلهة، حيث نجد في الخطبة التي ألقاها مبعوث أثينا إلى جزيرة ميلوس، وذكرها ثيوكيديدس، فقد قالوا فيها "إنّ الآلهة التي تؤمن بها والناس الذين تعرفهم، إنّما يحكمون حتماً وحيثما استطاعوا وفقاً لقانون من وحي طبيعتهم"⁽¹⁰⁾

وفي "مسرحية أنتيجون" لسوفوكلي أتهمت أنتيجون بخرق القانون الوضعي عندما أدت الشعائر الدينية على جثة أخيها، فإذا بها ترد على الملك كريون قائلة له:

ولست أعتقد أنّ هذا الأمر قد صدر عن زيوس، ولا ربة العدل المقيمة مع الآلهة الذين فرضوا على الإنسان هذه القوانين وليست أوامرك من السلطان والقوة بحيث تدفع الفانين من البشر إلى إلغاء وتجاوز قوانين الآلهة التي لا تدون ولا تموت ليس لحياتهم بداية ولا حاضر ولكنها ديمومة ولا يعرف أحد من أين جاؤوا ولن أشقى أبداً أمام الآلهة، بخرق قوانينها خوفاً من الإنسان⁽¹¹⁾

لقد ساهمت تلك النظرات العملية السابقة في وضع القانون في الإطار الطبيعي، إطار الثبات والديمومة، مما كان له الأثر المباشر في وجود فلاسفة مناصرين للقانون الطبيعي، وآخرين مناصرين للقانون الوضعي، مع وضعهما معاً للحرية والمساواة في اعتبارهما، والواقع الذي لا يعترضه شك، أنّ الحرية الحقيقية لا تنحصر في حلم الاستقلال عن قوانين الطبيعة، وإنّما تنحصر في معرفة تلك القوانين من أجل استغلالها لتحقيق غايات معينة بطريقة منهجية مرسومة، ولم يتحرر الإنسان من أسر الضرورات الخارجية إلا حينما زادت معرفته بقوانين الطبيعة، وبعد أن كان الإنسان في مستهل التاريخ الكوني مجرد ألعوبة في أيدي القوى الطبيعية الغاشمة أصبح الإنسان الحديث سيداً للكون كله، ذلك أنّه نجح في استغلال قوانين الطبيعة لصالحه⁽¹²⁾ وبعد أن اختلطت

9- نقلاً عن سباين، تطور الفكر السياسي، ج-1، ص 30

10- المرجع نفسه، ص 36، وكذلك أيضاً Stone, op. cit p. 62

11- نقلاً عن بورا، التجربة اليونانية، ص 112، وسباين، المرجع السابق، ص 30، وكذلك أيضاً stone, op. cit. P 113

12- د. زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية، ص 74

النظرة الوضعية بالنظرة الطبيعية للقانون، نشأت تلك الإشكالية في الفلسفة اليونانية، وهو ما يدعونا إلى دراسة تلك الإشكالية بالتفصيل.

ثانياً: القانون عند أتباع الطبيعة:

بدأت مشكلة إثارة التقابل بين القانون، الطبيعي والعرف والتقاليد بظهور السفسطائيين وخاصة بروتاجوراس، ولكن مشكلة أصل القانون، وخاصة فكرة أنّ القانون العام الذي يحكم العالم كله هو القانون الطبيعي ظهرت مبكراً، تقريباً مع بداية ظهور التفكير الفلسفي العقلاني في بلاد اليونان على يد الطبيعيين الأوائل، وبالتالي فإنّ القانون الطبيعي يرجع أول ما يرجع إلى أولئك الطبيعيين الأوائل، لذا، وجب أن نضع في حسابنا المراحل التالية:

أ- القانون عند الطبيعيين الأوائل. ب- القانون عند السوفسطائيين. ج- عيوب القانون الوضعي.

أ- القانون عند الطبيعيين الأوائل: بعد انتهاء مرحلة التفكير الخرافي والأسطوري لدى اليونان، ظهرت بوادر التفكير الممنهج على يد فلاسفة كونوا مدارس، منها الملطية والفيثاغورثية والإيليه والذرية، وهؤلاء يطلق عليهم إجمالاً، فلاسفة الطبيعة⁽¹³⁾، وعلى الرغم من أنّ الأنظار اتجهت إليهم وصنفوا على أساس مباحثهم الطبيعية في نشأة الكون، إلا أنّهم قد عنوا أيضاً بالحياة الواقعية المعيشة، وفكروا في مشكلة أصل القانون، فكان هيراقليطس هو أول من ذهب إلى أنّ أصل القوانين الإنسانية سماوي وأنها مرتبطة بقوانين الآلهة⁽¹⁴⁾، ومن ثم لا ينبغي للناس أن يبدلوها أو يغيروها، وأنّ الحكيم الحقيقي هو الذي يدرك القانون الذي يحكم جميع الأشياء، وقد فضل هيراقليطس عمل القانون في كل ناحية من نواحي العالم، لأنّ القوانين الطبيعية والإنسانية مستمدة من القانون الإلهي، ويسري هذا القانون في النار التي تشتعل بمقياس وتخبو بمقياس، وفي هذه الصور التي تتحول النار إليها فتصبح بحراً ثم أرضاً ثم أعاصير، وفي هذا التبادل بين النار وبين جميع الأشياء طبقاً للقانون نفسه الذي تحولت إليه الأرض من قبل، والقانون يحكم هذا العالم الذي نعيش فيه والمركب من الأضداد ومن الائتلاف بينها، والقانون يسود جميع المخلوقات، فالحمير تؤثر التبن على الذهب، ويشرب السمك ماء البحر

13- Ehrenberg (V): From Solon to Socrates, 2nd ed Methuen & co LTD, London, 1979 p. 57.

14- Ibid. p 59

فيحيا به، ويهلك الإنسان إذا شربه، وتساق الأغنام بالضرب، والقانون موجود في أنفسنا ويخضع له طريق المعرفة⁽¹⁵⁾.

لقد أكد هيرقليطس وجود قانون عام يحكم العالم والأشياء جميعاً، وهذا القانون العام سماه "اللوغوس"، واللوغوس عنده يعني قانوناً إلهياً وعقلاً كونياً وقدرراً من ناحية أخرى، وهو أيضاً يمثل مادة الأشياء المادية وجوهرها، فهو المادة التي تنشأ منها كل الأشياء، لذا نراه يقول "إنّ كل القوانين البشرية تستمد من هذا القانون الإلهي" وأنه "يجب أن يحارب الناس دفاعاً عن قوانينهم كما يدافعون عن أسوار مدينتهم"⁽¹⁶⁾.

وتكون القوانين صادقة بقدر تجسيدها لهذا اللوغوس، فإذا كانت قوانين البشر تجسيدا لإرادة اللوغوس الإلهية بهذا الشكل فمن الخطأ المحقق أن يعصي لها أمراً⁽¹⁷⁾.

لقد ارتبط مفهوم القانون الطبيعي لدى هيرقليطس بالقانون الإلهي من ناحية، وبالقانون الأخلاقي من ناحية أخرى، حيث أنه لا يوجد فارق بين القانون البشري والقانون الإلهي، إذ أنّ القانون البشري يستمد قدسيته من ذلك القانون الإلهي، يقول هيرقليطس: "وكل القوانين الإنسانية إنّما تستند إلى القانون السماوي الأوحدي لا حد لقدرته، والذي فيه الكفاية وأكثر من الكفاية لكل هذه القوانين"⁽¹⁸⁾ وكذلك يرتبط بالقانون الأخلاقي، فاللوغوس يحمل في داخله معاني العدالة والحق، ويتحلمان في مسيرة الكون كله، كما أنّ هناك آلهة للعدالة، يكون عملها بمثابة مساعدة اللوغوس، فتقوم بمعاقبة الخارجين على القانون وردعهم بحيل الكذب والخداع، يقول هيرقليطس: "سوف تردع آلهة العدالة أولئك الذين يفركون الأكاذيب وينشرونها، هذا في الدنيا، أما في الآخرة فهناك بعث وعقاب أخروي عظيم"⁽¹⁹⁾.

ولأجل إيمان هيرقليطس بهذا القانون الطبيعي، فقد قام بدور التوعية وتبصير الناس بالقانون الإلهي وحثهم على طاعته وعدم الخروج عليه، وأنّ الحكيم وحده هو الذي يدرك هذا القانون الذي يحكم جميع الأشياء، كما أنّه يجب أن يحكم هذا القانون العالم كله⁽²⁰⁾.

15- د. أحمد فؤاد الأهواني، فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، دار إحياء الكتب العربية، ط1، القاهرة، 1954، ص 119

16- المرجع نفسه، ص 119، وأيضاً، سارتون تاريخ العلم، ج2، ص 57

17- باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 102

18- د. الأهواني، المرجع السابق، ص 120

19- باركر، المرجع السابق، ص 102

20- Bogomolov (∞S): History of Ancient Philosophy, Trans by: V. Stankerich, Progress Publishers, Moscow 1985. p. 19

كما أكد أنه لا أحد يجروء على تخطي قانون الطبيعة، ذلك أنها مفطورة في النفس، كما يقول: "إنّ الشمس لا يمكن أن تتجاوز نطاقها المرسوم، فإن فعلت فإنّ الإيرنيس خادمت العدالة سوف يكشفن أمرها"⁽²¹⁾

كذلك آمن فيثاغورس بوجود قانون طبيعي يحكم العالم ويستمد وجوده من القانون السماوي الذي يتسم بالوجود الأبدي، وكذا آمن بوجود العقاب الأخروي لمن يخالف ذلك القانون، أو بمن يقصر في أداء واجبه أو دوره المنوط به بواسطة العدالة الكونية، ولقد فهم فيثاغورث نظام العالم على أنه تناغم عددي شبيه بالانسجام الموسيقي من تأليف الإله ووضعه، لذا نرى أنّ فلسفته كلها قد قامت على هذا الإيمان الذي تحول إلى صيغة عملية بمناداته بالتقشف وبتطهير النفس من الشهوات الدنيئة وتحرير الجزء الإلهي فيها من الرذيلة⁽²²⁾، ولعل إيمانه ذلك هو الذي دفعه إلى تصنيف الناس إلى ثلاث طبقات، جعل أسماها طبقة الفلاسفة لأنها تستمتع بتأمل هذا النظام الإلهي العظيم.⁽²³⁾

ومن ناحية أخرى، وإثباتاً لوجود القانون الطبيعي، ذهب فيثاغورس إلى أنّ الآلهة تُمسح تحكم مملكة زيوس، وآلهة العدالة (Dike) تحكم مملكة الأرض تماماً كما يحكم القانون المدن الإنسانية.

وإذا انتقلنا إلى بارميندس، وجدنا أنه قد شارك في السياسة الفعلية لمدينته "إيليا" وأنه قد شرع لهم قانوناً، يذكر عنه ديوجين لاثرسى، أنّ حكام إيليا كانوا يجعلون المواطنين يحلفون كل سنة باحترام القوانين التي وضعها لهم بارميندس⁽²⁴⁾ ونستطيع أن نصنف بارميندس ضمن فلاسفة القانون الطبيعي الأوائل، حيث إنّه قد ذهب إلى وجود قانون شامل مطلق يسود الوجود كله، ويربط الجميع، الآلهة والبشر وكل الموجودات في وحدة واحدة، إضافةً إلى أنّ هذا القانون يحمل في طياته العدالة والمساواة بين الجميع، يقول بارميندس في قصيدته: "حملتني الجياد إلى أبعد ما كنت أتوق لأنّها قادتني إلى طريق الآلهة المجيد الذي يهدي المستنير بنور المعرفة إلى سائر المدن... وكانت العذارى بنات الشمس يرشدننا إليه وقد تركن مساكن الظلام إلى مساكن النور، وكشفن عن رؤوسهن الغطاء، وتوجهت العذارى إلى آلهة العدالة حاملة مغاليق أبواب النور، وتوسلن إليه بألفاظ عذبة يطلبن منها رفع المغاليق، فلما فتحت الأبواب أدخلن العربية والجياد، وقابلتني الآلهة بالترحاب وأخذت بيدي اليمنى تخاطبني قائلة، تحية لك أيها الشاب الذي قادتك إلى مسكني مرشداً خالداً، فليس الذي

21- سباين، المرجع السابق، ج1، ص 29

22- موريس تازروس عبد مريم، الأخلاق بين الطبيعة والعرف في الفلسفة اليونانية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة، إشراف د/ أحمد الأهواني، 1968م، ص 46

23- برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ك1، ترجمة د. ذكي نجيب محمود، مراجعة أحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1951م، ص 67

24- د. أحمد فؤاد الأهواني، فجر الفلسفة اليونانية، المرجع السابق، ص 128

قادك إلى هذا الطريق البعيد عن الطريق المطروق الذي يسلكه عامة الناس بقدر شيء، بل هو القانون والعدالة، وينبغي لك أن تعرف كل شيء، فتعرف الحقيقة الكاملة كما تعرف أيضاً ظنون الناس الفانيين حتى تحكم على كل شيء بطريقة معقولة⁽²⁵⁾

وتدلنا تلك القصيدة في رأي مولر على أنّ بارمنيدس يلتزم الطريق إلى القانون الطبيعي الذي يمثل العدالة، وأنه وحده يعد الحقيقة، لذا يجب أن يخضع كل شيء له⁽²⁶⁾

والفكرة نفسها نجدها لدى أنبازوقليس، إذ أنه قد آمن بالقانون الطبيعي الذي يسري على الجميع في كل الأوقات، وقد عبر عن هذا القانون بقوله: "لا يوجد ما هو قانوني للبعض وغير قانوني للآخر، وإنما يسري القانون على كل المواضع في كل مكان من خلال الهواء الحاكم المنتشر والضوء اللانهائي في السماء، هذا القانون الشامل المطلق يسود الوجود كله ويربط الجميع، الآلهة والبشر وكل الموجودات غير العاقلة في وحدة واحدة"⁽²⁷⁾

ويربط أنبازوقليس في نظريته بين القانون الطبيعي والأخلاق، إذ يوصي في قواعده الأخلاقية بضرورة طاعة هذا القانون الخالد، فلا نقترف ما ينهي عن فعله، وكذلك يرى أنه إذا ما خرق إنسان نصوص هذا القانون الطبيعي، فإنه يلقي في الآخرة عند الحساب سوء العذاب حيث يطرد بقوة من النعيم الأعلى ويحكم عليه بالتناسخ مرة أخرى في جسد آخر من العالم الأرضي، أما من سلك في حياته وفقاً لتعاليم هذا القانون، فإنه يحظى عند الموت بحسن الثواب، وهو التحرر من دائرة التناسخ والاتصال بالآلهة⁽²⁸⁾

أيضاً، إذا ما انتقلنا إلى ديموقريطس، وجدناه يؤكد أنّ الإنسان العاقل هو الذي يتبع ناموس الطبيعة، أما الأحمق فهو الذي يتجاوز هذه الحدود⁽²⁹⁾، كما يوصي بضرورة أن يطيع الإنسان القانون لأنه يهدف إلى نفع البشر جميعاً وإفادتهم، ولن يحقق القانون هذه الغاية إلا عندما يريد الناس الاستفادة منه، أي عندما يطيعونه عن رضى وإيمان به وليس خوفاً من العقاب فحسب، فتكون طاعة القانون لديه إذن اختياراً حراً نابعاً من ضمير الإنسان وذاته، وليس مملى عليه من إرادة خارجية⁽³⁰⁾

25- نقلاً عن د. أميرة حلمي مطر، الفلسفة عند اليونان، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1968، ص 85

26- Moller Boney, The Early Thinkers, Mussy, London, 1917. p. 23 and Vide Bogomlove, op. cit. p 28

27- J. Burnt: Early Greek Philosophy, p 225

28- W. C. K. Guthrine: op. cit, p. 245

29- J. Burent, op. cit p. 236

30- Guthrie, op. cit, vol II p. 465 and vide see: k. Freeman, op. cit, p. 319

إذن هناك إجماع بين فلاسفة الطبيعة الأوائل، على وجود قانون طبيعي ينبغي على الجميع أن يطيعوه ويسيروا بمقتضاه، وأنه أصل القانون، بمعنى أنّ القانون الأرضي يستمد وجوده من هذا القانون السماوي الخالد فينا، وبالتالي دفعهم ذلك إلى التأكيد على مبدأ الثواب والعقاب للمطيعين وللخارجين على القانون، بل إنّ ديموقريطس أوصل العقاب للخارجين على القانون الطبيعي إلى حد التناسخ في أجساد أرضية شريرة، وهذا يؤكد مدى جدّيتهم وأصالتهم في مذهبهم في القانون الطبيعي.⁽³¹⁾

ب- **القانون عند السوفسطائيين:** لقد نشط المشرعون في دول ومدن كثيرة، فسوّ سولون قوانين لأثينا، ووضع كارونداس قوانين لكاتانا، وبهذا أصبح واضحاً أنّه في مقدور الإنسان وضع القانون، فهل كان هذا شأن سائر القوانين؟ وهل سنّ المشرعون قوانين في كل مكان، وهل اتخذت الشعوب لنفسها قوانين في سائر البقاع؟ فإذا كان الأمر كذلك كانت النتيجة الطبيعية هي أنّ الدولة وقانونها هما من وضع أحد المشرعين المقتنين أو من خلق عرف جرى عليه الناس، وعلى أيّ حال، أصبح واضحاً أنّ القانون الموضوع يختلف من مدينة إلى أخرى، وكان من الطبيعي أن يتساءل الناس عما إذا كان هناك أصل واحد أو طبيعة واحدة تكمن وراء كل ما يعترى القانون من تغيرات؟⁽³²⁾ وهل القانون في أصله واحد، أم له أكثر من اتجاه!!

ويرجع الفضل إلى بروتاجوراس في التمييز بين اصطلاحى الطبيعة والاتفاق، أي الموجود بالطبيعة والموجود باتفاق الناس وأعرافهم، وكلمة العرف تعني عند بروتاجوراس "تراث الماضي كله" من تقاليد للحكم وقوانين مشرعة لتنظيم سلوك الأفراد في المدينة⁽³³⁾. ومنذ ذلك الحين طرح سؤال أصل القانون، هل هو طبيعي أم وضعي، وانقسم السوفسطائيون حول الإجابة على هذا السؤال إلى فريقين، فريق يرى أنّ أصل القانون طبيعي أو سماوي وعلى رأسهم أنطيفون وألكيداماس وهيبياس وثراسيماخوس، وفريق آخر يرى أنّ القوانين وضعية وتخضع للعقد الاجتماعي وتختلف من مكان لآخر وعلى رأسهم بروتاجوراس.⁽³⁴⁾

وترجع جذور القانون الطبيعي عند السوفسطائيين إلى أنطيفون، حيث إنّه قد عاش في نهاية الحرب البولوبونزية، تلك الحرب التي أعقبها انهيار للقيم والأخلاق وفوضى عارمة، وعدم التزام بالقانون، مما دفعه

31- د. إسماعيل زروخي إسماعيل، الأصالة في الفلسفة اليونانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص 39

32- باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 108

33-Dodds (E.R): The Greek and The Irrational, University of California press, Berkeley & Los Anglos, 1959, p.182

34- Guthrie (W.C.K): The Sophists, Cambridge University press, New york, 1988

إلى البحث عن الثبات والاستقرار في قانون الطبيعة الذي يحقق العدالة المفقودة والذي يجبر الجميع على احترامه والانصياع له.⁽³⁵⁾

ويذهب أنطيفون إلى أنّ القوانين البشرية زائفة، وأنّ العاقل يتبع من تلقاء نفسه قوانين الطبيعة، يقول أنطيفون: "تتضمن العدالة (من وجهة النظر العادية) ألا يتخطى الأمر أية قاعدة قانونية من وضع الدولة التي يعيش فيها كمواطن أو (بالأحرى ألا يعرف عن المرء أنّه خرق هذه القاعدة) وعلى هذا الاعتبار إذا أبدى الإنسان عظيم تقديره للقوانين أمام الناس، فإذا ما خلا لنفسه أقام وزناً كبيراً لقواعد الطبيعة، مثل هذا الإنسان يكون ممارساً للعدالة بالطريقة التي تلائمه أعظم الملاءمة"⁽³⁶⁾

ولا يخلص أنطيفون من مذهبه في القانون الطبيعي إلى أنّ الحق مع القوة، أو أنّ الإنسان يجب أن ينبذ القانون بقدر ما يستطيع في علانية وجرأة حتى يحصل على المزيد من الحياة، بل يذهب إلى أنّه من الخير أن يتهرب الإنسان من القانون كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً، دون أن يكتشف أمره، والعقوبات التي يفرضها القانون هي في واقع الأمر جزاءات أشار بها رأي إنسان، ويتجنب المرء هذه الجزاءات إذا أمكنه تجنب الوقوف أمام قضاء ذلك الرأي، وطاعة القانون خطأ بوجه عام وفي متوسط الأحوال لأنّ القوانين بوجه عام تناقض الطبيعة التي تعتبر مقياساً للصواب.

ولاشك أنّ طاعة القانون قد تكون في بعض الأحيان شيئاً مفيداً غير أنّ ذلك في حكم النادر، وكثيراً ما يخدع من يتوقع من القانون أن يرد الأمور إلى نصابها لأنّ دور القضاء قلما تستطيع تصحيح الأوضاع تصحيحاً سليماً، لأنّ المعتدي يجد من الفرص ما يمكنه من تعزيز قضيته، والتأثير في قضائه مثلما يجد المعتدى عليه.⁽³⁷⁾

كذلك انتقد أنطيفون نظرة الناس الضيقة بعضهم إلى بعض، مؤكداً أنّ القانون الطبيعي يساوي بين الجميع، والكل في نظره سواء، لا فرق بين نبيل وضيع، ولا بين غني وفقير، يقول أنطيفون: "إنّ من يولدون من أسرة عريقة يلقون منا تبجيلاً واحتراماً، أما من يولدون من أسرة وضيعة فلا نصيب لهم من احترامنا وتبجيلنا، ونحن من هذه الناحية بعيدون عن التحضر، بل قل إنّنا في مسلكنا بعضنا نحو بعض أقرب إلى الهمجية، لقد وهبتنا الطبيعة مواهب واحدة من كل الوجوه، سواء كنا من اليونان أو من البرابرة، ولنا أن نلاحظ

35- W.Kaufmann: Philosophic Classics, vol I, Prentice Hall, U. S. A, 1961, p.118

36- باركر، المرجع السابق، ص 153، وكذلك Kaufmann, op. cit, p 79

37- باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 128، وكذلك Kaufmann op cit. p 81

خصائص أيّ قدرة من القدرات اللازمة لكل الناس بحكم الطبيعة، فليس بيننا من ينفرد بأيّ ميزة من هذه القدرات الطبيعية، سواء كان يونانياً أو بربرياً، فنحن جميعاً نستنشق الهواء نفسه من أفواهنا وخياشيمنا"⁽³⁸⁾

إذن، أقام أنطيفون دعوته إلى قانون الطبيعة وشن هجوماً ضارياً على القوانين الوضعية كون الأول هو قانون الفطرة والعدل والمساواة من ناحية، وكونه أيضاً يمتلك القدسية والقبول من الجميع من ناحية أخرى، كما انتقد أنطيفون أولئك الذين يميزون بين البشر، في حين أنّهم جميعاً يمتلكون التركيب البيولوجي نفسه، فعلام التمييز إذن، أما القوانين الوضعية فقد وجه إليها العديد من العيوب التي سنطرحها في حينها.

أما هيبياس، فقد دعا إلى اتباع قانون الطبيعة، إذ أنّه كان يحلم بمجتمع عالمي واحد تسوده الأخوة الطبيعية بين البشر، وقد أكد كسينوفون في مذكراته هذا الرأي حينما أورد نقاشاً دار بين هيبياس وسقراط حول طبيعة العدالة وعلاقتها بالقانون وقد اتفق الاثنان على أنّ العدالة والقانون يسيران جنباً إلى جنب، وأنّ الشيء الذي يتصف بالعدل يكون دائماً مطابقاً للقانون، وذلك لأنّ العدالة والقانون شيء واحد⁽³⁹⁾، ولكن ما يضيق به هيبياس هو أن أولئك الذين يسنون القوانين كثيراً ما يغيرونها، ولذلك فهو يرى أنّ ثمة قوانين طبيعية غير مكتوبة يطيعها الناس في كل البلاد بطريقة واحدة، وأنّ هذه القوانين لا يمكن أن تكون من صنع البشر، بل لا بد أن تكون من وضع الآلهة.⁽⁴⁰⁾

ونتيجة لهذا القانون الطبيعي دعا هيبياس بأعلى صوته اليونانيين إلى نبذ الخلافات وطرحها جانباً وتوحيد الصف لئلا يتعارك كلّ منهم مع الآخر كأوضاع ما يكون البشر فيقول: "إنّني أعتبركم جميعاً أنتم الحاضرين هنا، رفاقاً وأصدقاء ومواطنين بالطبيعة لا بالقانون، لأنّ التشبيه بالطبيعة هو الأقرب إلى التشبيه، بينما القانون هو السيف المسلط على رقاب البشر، غالباً ما يجبرنا على فعل أشياء ضد الطبيعة، فما أعظم العار الذي يلحق بنا إذا نزلنا نحن الذين نعرف طبيعة الأشياء وأحكام الهلينييين، وقد تلاقينا في هذه المدينة، معقل الحكمة، وفي أعظم وأشهر منزل فيها، إلى هذا الدرك من الوضاعة فيتعارك كل منا مع الآخر كأوضاع ما يكون البشر"⁽⁴¹⁾

38- المرجع نفسه، ص 158

39- Xenophon: Memorabilia of Socrates, Trans by: R.J.S watson, in "Socrates Discourses" J.M Dent8, son LTD, London, 1951, p.213 op. cit. p 213

40- أرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 121

41- أفلاطون، محاوره بروتاجوراس، ترجمة محمد كمال الدين يوسف، مراجعة د. محمد صقر خفاجة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م فقرة 337، ص 77

وفي لمحة عملية قام هيبياس بتأليف كتاب اسمه الشامل، وفيه استعان بمؤلفين برابرة، ليقضي على الفكرة القائلة بأن الجنس اليوناني أسمى من غيره من البشر، يقول هيبياس: "قد يكون بعض من هذا الكتاب قد قيل بواسطة أورفيوس وآخر قيل بواسطة هزيود وهوميروس، وبعضها يوجد لدى كتاب النثر اليونانيين والأجانب على حد سواء، وقد جمعت من كل هؤلاء ما هو بالغ الأهمية معاً لأجعل من كل هذا مؤلفاً جديداً زائراً"⁽⁴²⁾

كذلك دعا الكيداماس إلى اتباع قانون الطبيعة ونبذ القوانين الوضعية كونها عاجزة عن بث الاتجاه الأخلاقي في نفوس الناس، بل إنها تبدو لا أخلاقية بالمرّة، وخير مثال على ذلك عملية اندلاع الحرب التي تفرضها هذه القوانين وتسبب النكبات للجميع، فعلى الإنسان أن يتذرع بالحكمة للحفاظ على سلامته وحرية⁽⁴³⁾، وذهب إلى أنّ الرق لا يتفق والطبيعة، فطالب الإسبرطيين عام 360 ق.م بتحرير أهل جزيرة ميسون قائلاً لهم: "لقد خلق الإله جميع الناس أحراراً، وأنّ الطبيعة لم تجعل أحداً منهم عبداً"⁽⁴⁴⁾

أما ثراسيماخوس، فقد أفاض في شرح الوضع القانوني القائم وقال متهمكاً منه بأنّ القانون يعني مصلحة الأقوى، فيقول: "في كل حالة تضع الحكومة القوانين لصالحها، فالديمقراطية تضع قوانين ديمقراطية، والملكية تجعلها ملكية، وهكذا الحال في الأنواع الأخرى، وبعد سن هذه القوانين تعلن الحكومات أنّ ما هو مشروع عادل بالنسبة إلى رعاياها إنّما هو ما فيه صالحها هي ذاتها، وتعاقب من يخالف ذلك على أنّه خارج عن القانون والعدالة، فهذا إذن ما أعنيه، فللعدالة في جميع الدول معنى واحد، هو صالح الحكم القائم، ولما كان المفروض ضرورة هو أنّ الحكومة هي الأقوى، فالنتيجة الوحيدة المعقولة هي أنّ مبدأ العدالة واحد في كل شيء وهو صالح الأقوى"⁽⁴⁵⁾

إنّ ثراسيماخوس يصف وضعاً قائماً آنذاك بالفعل وينتقده بشدة، إذ أنّ الطبقة الحاكمة في كل دولة هي التي تضع القوانين التي تراها أحفظ لمصالحها، والطبيعة هي حكم القوة وليست حكم الحق، كما يذهب كالكليس أيضاً إلى فكرة متشابهة في محاوره جورجياس، يقول فيها بأنّ العدالة الطبيعية هي حق الرجل القوي، وإنّ

42- Freeman (K): Ancilla to The Presocratic Philosophers Blackwell, Oxford, 1948, p.143 op. cit., Fb, p 143.

43- Untrester (M) the Sophists, Trans by k.Freeman. Blackwell. Oxford, 1954, p. 330

44- Guthrie, The Sophists, op. cit. p 159

45- أفلاطون، محاوره الجمهورية، ترجمة ودراسة د. فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1985، فترات 338، 339، ص 195

العدالة القانونية هي ذلك الحاجز الذي تقيمه جماعات الضعفاء لحماية أنفسهم، فيقول: "لو وجد رجل لديه القوة الكافية لداس بقدميه كل تعاليمنا وتعاويدنا وتمائمنا، وكل قوانيننا التي تتعارض مع الطبيعة"⁽⁴⁶⁾

لقد قام رفض كالكليس للقانون الوضعي على أساس أنه من خلق عقود أو اتفاقات وضعها الضعفاء لسلب الأقوياء من الحق العادل الذي تكسبهم إياه قوتهم، والقانون لا يخلق إلا مستوى أخلاقياً يناسب الأرقاء، والأخلاق من هذا النوع لا يمكن أن تكون أخلاقاً سليمة لأنّ الطبيعة والقانون متناقضان، والطبيعة هي القاعدة السليمة للحياة الإنسانية.⁽⁴⁷⁾ ويؤكد هذا المعنى، أنّ مبدأ القوة كان يسيطر آنذاك على بلاد اليونان، ففي التاريخ القديم ما يدل على ذلك، على سبيل المثال قول سفراء آتينا لسفراء أسبرطة في المفاوضات التي سبقت الحرب البيلوبونزية: "لقد كان المعمول به دائماً أنّ صاحب القدرة الأعظم يجب أن يسيطر على من هم دون قدرته"⁽⁴⁸⁾

والمعنى نفسه تقريباً نجده لدى الفاتحين لجزيرة ميلوس حيث قالوا لسكانها: "إنكم تعلمون كما نعلم أنّ الحق في هذا العالم لا يقوم إلا بين الأنداد في القوة، أمّا إذا كان هناك أقوياء وضعفاء، فللأقوياء أن يفعلوا ما يستطيعون فعله وعلى الضعفاء أن يتحملوا ما يجب عليهم تحمله، إنّنا نعرف عن الآلهة ما ورد في الروايات، أما عن الناس فالحقيقة التي نعلمها أنّ قانون الطبيعة يقضي ولا راد لقضائه، بأنّ لهم أن يحكموا أينما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً"⁽⁴⁹⁾، كل ذلك كان مدعاة لنبذ القوانين الوضعية، والنداء بالقانون الطبيعي الذي من أولى مبادئه العدل والمساواة.⁽⁵⁰⁾

ج- عيوب القوانين الوضعية: لم يكتف فلاسفة السوفسطائية من أنصار القانون الطبيعي بالنداء بالقانون الطبيعي فقط، وإنّما أتوا بالدلائل والبراهين على فساد القانون الوضعي ليؤكدوا صدق نظرهم في القانون الطبيعي، وكان أنطيفون له النصيب الأكبر من تلك الانتقادات التي من أهمها:

46-Plato, Gorgias, Trans by: M.A Jowett in: The Dialogues of Plato, vol.1, uthed, Oxford, at The Clarendon press, London, 1953, 484, p.542

47- باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 133

And also, Plato, Gorgias, 483 - 486, pp. 543, 546

48- باركر، المرجع السابق، ص 133

49- المرجع نفسه، ص 138

50- Kaufman (W): Philosophical Classics Basic Texts Selects vol I, Prentice Holl, U.S.A. 1961 P. 243

1- أن قواعد الطبيعة تتميز بالثبات والاستقرار أما القانون الوضعي فإنه وليد اتفاق كما أنه شيء طارئ من الخارج، أما قواعد الطبيعة فهي شيء منبعث من الداخل، ويتسم بالاحتمالية والقبول لدى الجميع.⁽⁵¹⁾

2- أن القانون الوضعي يتسم بالعجز عن ملاحقة المجرمين، حيث إنه إذا تخطى أحد القواعد القانونية دون أن يكشف أمره أمام أولئك الذين وضعوا الاتفاق أصبح في حل من العقوبة وفي منأى عن العار، غير أنه يقع تحت طائلة العقاب ويلحقه العار إذا ما لاحظته الأعين، والأمر بخلاف ذلك إذا تخطى الإنسان القواعد الكامنة في الطبيعة، فإذا ما كلف الإنسان أي قاعدة من هذه القواعد أكثر مما تطبق، فإن العواقب الوخيمة لهذا العمل لن يعترئها نقص في حالة عدم افتضاح الأمر، ولن تزداد لو علم الناس جميعاً بهذا العمل، ويرجع هذا إلى أن الضرر الذي يتعرض له لا يتوقف على رأي الناس، بل على حقائق الأمر ذاته⁽⁵²⁾

3- يرى أنطيفون أن هذه القوانين لا تنصف المظلوم، بل تعجز عن إيقاف الظلم، كما تعجز عن تقديم الحقائق، إذ أنها تمنح الظالم والمظلوم فرصة متكافئة للدفاع عن موقفيهما بفرص متكافئة وفي هذا تضييع لحق المظلوم وفرصة للظالم للتوصل من جريمته، كذلك يرى أنطيفون وألكيداماس أن هذه القوانين تقيم تمييزات متعسفة بين البشر على أساس نبل المولد مع أن الطبيعة خلقت الجميع سواسية.⁽⁵³⁾

4- يرى أنطيفون أن القوانين الوضعية سيئة العواقب إذ قد يترتب على تطبيقها نتائج ضارة وسيئة فمثلاً، الشهادة القضائية في رأي أنطيفون مع أنها أمر تشرعه القوانين فهي تضر بالشاهد، وذلك لأنه لو شهد على طرف بالحق تسبب ذلك في إلحاق ضرر بشخص لم يلحق بالشاهد أي ضرر من قبل، وربما لم يكن يعرفه من قبل، ذلك أن العدالة الحقة في نظر أنطيفون تتمثل في ألا تلحق ضرراً بأحد، ولا يلحق بك ضرر، أما إذا شهد بغير الحق فالمصيبة أعظم إضافة إلى أن الطرف المتضرر من الشهادة سوف يتعقب الشاهد وينتقم منه.⁽⁵⁴⁾

51- Clark (M.T): The Problem of Freedom, Appleton Century Crofts, New York, 1973, p 112

52- باركر، المرجع السابق، ص 154

53- Kaufmann, op. cit, p. 80

54- Kaufmann, op cit. p. 81

5- كذلك من عيوب القوانين الوضعية ما ذكره هيبباس من قصور هذه القوانين عن ردع المجرمين الذين يرتكبون أفحش الجرائم كالنميمة والحسد وهما يساويان النهب إن لم يكونا أعظم منه هولاً، فلا يوجد في الأعراف البشرية الوضعية قوانين تعاقب على النميمة مع أنها تنهب الصداقة أعز ما في الوجود.⁽⁵⁵⁾

6- أخيراً، عاب بروديقوس على القوانين الوضعية عملية "سوء التمثيل النبياي" حيث ذهب إلى أنّ حجب اسم إنسان فاضل عن التمثيل في الحكم يُعد جريمة شنعاء وترتكبها القوانين، لا تقل عن الجرائم الأخرى شيئاً⁽⁵⁶⁾

ولأجل كل العيوب والمثالب السابقة انتقد بعض السوفسطائيين القانون الوضعي ونادوا بالتزام قوانين الطبيعة للعموم والشمول، ولفطريتها وديمومتها ووجودها في كل مكان دون تمييز بين مكان وآخر، أو شعب وآخر.⁽⁵⁷⁾

ثالثاً: القانون عند الوضعيين:

نشأ القانون الوضعي نتيجة الحاجة الماسة إلى التشريع للفصل في قضايا الناس وللحفاظ علي سلامة المجتمع، وقد سار بروتاجوراس في هذه الفكرة إلى أبعد مداها، حيث إنّ القوانين نشأت لتحمي الناس من حياة الغاب واعتداء بعضهم على بعض بوحشية، وتالياً فكان لابد من وجود قوانين، كما أنّه ربط بين مفهومي القانون والأخلاق، وكذلك بين الحرية والقانون، إذ أنّ الحرية لا تعني عنده الاستقلال الفردي المطلق، وإنّما هي تعني حق التصرف وفقاً لما تقضي به القوانين، ولو كان من حق الفرد أن يرتكب ما تحرمه القوانين، لما كان ثمة حرية، لأنّ الآخرين عندئذ لن يترددوا هم أيضاً في استعمال هذا الحق.⁽⁵⁸⁾

ولكي نستطيع الوقوف على جميع أبعاد القانون الوضعي واتجاهاته لابد من توضيح النقاط التالية:

أ- القانون عند بروتاجوراس. ب- القانون عند سقراط.

55- Freeman (K) Ancilla to the Pre-Socratic Philosophers, Oxford, Basil Blackwell, 1948, p. 143

56- Freeman, op. cit, p. 401

57- Baker (H): The Image of Man, Harper, to Rchbooksm, New York, 1961, p 28

58- Popper, op. cit, p. 79

and vide

باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 121

وسوف نتناولهما بالتفصيل فيما يلي:

أ- **القانون عند بروتاجوراس:** القانون عند بعض فلاسفة السوفسطائية مستمد من عقل المشرع للحفاظ على نظام المجتمع، وبالتالي فهو ليس مستمداً من الآلهة كما قال بذلك الطبيعيون الأوائل، وليس مستمداً من الطبيعة بأحكامها الثابتة كما قال هيبياس وأنطيفون، وإنما هو من ابتداع الأحرار وحدهم، وهذا ما عرف بنظرية العقد الاجتماعي.⁽⁵⁹⁾

ويعد بروتاجوراس هو أول من قال بنظرية العقد الاجتماعي⁽⁶⁰⁾ إذ تخبرنا الأسطورة الواردة في المحاورة المسماة باسمه بأنّ الناس عندما فشا بينهم الاقتتال الجماعي في حياة الغاب، وتحت الخوف من الانقراض وفتك الحيوانات، تجمعوا معاً في مدن ووضعوا القوانين التي تنظم حياتهم، بعد إحساسهم بأنّ حالة الوحش تلك سوف تفتك تماماً بالجنس البشري، فتواضعوا فيما بينهم على وضع مجموعة من القوانين التي تحرم الاقتتال، وتنص على احترام حقوق الآخرين، فقامت بذلك المجتمعات الإنسانية، فليست القوانين من عمل الآلهة أو الطبيعة، وإنما نتيجة مترتبة على اتفاق الرأي بين المواطنين.⁽⁶¹⁾

كما نادى بروتاجوراس بضرورة احترام تلك القوانين التي حازت اتفاق الناس، لحفظ حقوقهم، وأكد ضرورة المساواة بين الجميع أمام القانون، أما إذا انحرف أحد عن تلك القوانين فإنّ هناك عقوبات رادعة وجزاءات متعددة بتعدد أشكال وصور ذلك الخروج عن القانون.⁽⁶²⁾

ويذهب بروتاجوراس إلى أنّ المدرسة والأسرة والدولة والقوانين، كلها مؤسسات تربوية لتوعية الناس بالخير، حتى لا يكون أمام المذنب أي مبرر لإجرامه، دون أن نعتبر أنّ العقوبات التي توقعها القوانين تمثل ثأراً من المجرم، بل يعتبرها وسيلة للتهديب والتربية وتقويم السلوك، وكذلك تعد رداً للآخرين عن الإقدام على الفعل الإجرامي.⁽⁶³⁾ وبالتالي فالقانون يعد معلماً جيداً يهدي الناس إلى الطريق القويم للحياة⁽⁶⁴⁾، وأنّ ذلك القانون الوضعي لا يتعارض مع الطبيعي ما دام أحدهما لا يعترض سبيل الآخر، فالقانون عند بروتاجوراس

59- K.P. Popper: The Greek Philosophy, Cambridge At the University Press, 1940, p. 76 and vide Guthrie, op. cit. p. 214

60- Ibid, p. 215

61- أفلاطون، محاورة بروتاجوراس، ترجمها إلى الإنجليزية بنيامين جويت، تعريب محمد كمال الدين علي، مراجعة د. محمد صقر خفاجه، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1997، فقرة 326، ص 61

62- أفلاطون، محاورة بروتاجوراس، فقرة 326، ص 61

63- Copleston: A History of Philosophy, Part 2, vol I, Image Books, New York, 1985, p. 42

64- باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص 120

أسمى شيء لأنّ السماء تقره، وله الفضل في إنقاذ الناس من حالة الطبيعة الأولى التي لم يكونوا فيها أحسن حالاً من الوحوش⁽⁶⁵⁾.

ب- **القانون عند سقراط:** وتختلف نظرة سقراط للقانون عن نظرة سابقه، في أمور عدة لا بد من الوقوف عليها في النقاط التالية:

1- تقديس سقراط للقانون.

2- الأصل الإلهي للقوانين.

3- القانون وهيبة الدولة.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

1- **تقديس سقراط للقانون:** لقد بلغت القوانين عند سقراط مبلغاً من التقديس والاحترام ما لم تبلغه عند كثير من فلاسفة اليونان، واتسمت حياته العملية والنظرية بطاعة مطلقة للقانون، يقول باركر: "تتميز حياة سقراط بعاملين اثنين، بالثبات في أداء واجبه المدني، والإصرار على رفض تخطي حدود القانون المدني"⁽⁶⁶⁾ ومن ثم فقد نظر سقراط إلى القانون على أنه في ثباته ووحدته كالحقيقة الرياضية مثلاً بمثل، فيقول لمحدثه: "لو سألك سائل فيما يتعلق بالأمور التي لك بها معرفة مثل حروف الهجاء، ما عدد الحروف في كلمة سقراط، هل ستخبره أحياناً بشيء، وأحياناً بشيء آخر؟"⁽⁶⁷⁾ فالقوانين بمثل هذا الثبات وتلك الوحدة، يقول سارتون: "إنّ سقراط يشعر شعوراً عميقاً بالواجب واحترام القانون"⁽⁶⁸⁾

والأدلة الكثيرة على ولاء سقراط للقانون وردت في محاوره أقريطون ومحارة الدفاع وكذلك في مذكرات كسينوفون، حيث رفض سقراط للهرب من السجن مع أنّ القانون كان يعذر الهاربين في مثل هذه الظروف، ورفضه الحكم على قادة الأرجينوساي، ورفضه استجداء المحكمة، لدرجة جعلت هيد يقول: "إنّ

65- المرجع السابق نفسه، ص 121

66- آرنست باركر، المرجع السابق، ص 160

67- Plato, Akreton, Trans by M. A. Jowett, in: The Dialogues of Plato, vol III, Oxford, at the Clarendon Press, London, 1953.32. p. 75

68- سارتون، تاريخ العلم، 2، ترجمة عدد من العلماء، تحت إشراف د. إبراهيم بيومي مذكور، دار المعارف، القاهرة، ب.ت، ص 67

سقراط أعدم نفسه عندما استسلم للقضاة ولم يدافع عن قضيته بجدية⁽⁶⁹⁾، كل ذلك يشهد له بصدقه في تقديس القانون، مما دفع سارتون إلى القول: "إنّ محاورة أفريطون هي أعظم دفاع عرفه العالم عن القوانين"⁽⁷⁰⁾

2- الأصل الإلهي للقوانين: ميز سقراط بين نوعين من القوانين، قوانين مكتوبة وهي ما تواضع عليها البشر، وقوانين غير مكتوبة وهي من صنع الآلهة، ويرى أنّهما معاً واجبا الطاعة، ذلك أنّ القوانين البشرية صورة للقوانين الإلهية قد نقشتها الآلهة في قلوب البشر، لذا فالقوانين البشرية تستمد قيمتها وقدسيتها من القوانين الإلهية التي هي نموذج لها.⁽⁷¹⁾

ويشهد كسينوفون باعتقاد سقراط في المصدر الإلهي للقوانين، فيروي عنه في مذكراته، حواراً مع هيبياس يؤكد فيه على قدسية القوانين وأصلها السماوي فيقول سقراط: هل تعرف قوانين لم تكتب؟

هيبياس: نعم إنّها القوانين التي لا تختلف في جميع البلدان والتي تبحث في موضوع واحد.

س: هل تستطيع القول إنّ الناس هم الذين وضعوها؟

ه: كيف يصح ذلك ما دام البشر لم يستطيعوا أن يجتمعوا كلهم، وهم لا يتكلمون لغة واحدة؟

س: من الذي وضع هذه القوانين إذن في رأيك؟

ه: أعتقد أنّ الآلهة هي التي أوحى بها إلى البشر، لأنّ القانون الأول لدى الناس جميعاً هو احترام

الآلهة⁽⁷²⁾

إذن، يعتقد سقراط في الأصل الإلهي للقوانين؟ فهل يجعلنا ذلك نصنّفه مع أنصار القانون الطبيعي؟ ولو

كان كذلك، فلماذا التزم هو بحكم محكمة تعمل بقوانين وضعية؟⁽⁷³⁾

ونستطيع الإجابة على ذلك بأنّ سقراط لم يكن من المهتمين بتلك الصياغة، أقصد صياغة طبيعي أم وضعي، وإنّما تركّز اهتمامه حول أهمية القانون ودوره في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته ووجوب طاعته

69- Hude (W.De): The Five Great Philosophies of Life, Collier Books, New York, 1961, P. 56

70- سارتون، تاريخ العلم، ج2، ص 76

71- د. أميرة مطر، الفلسفة عند اليونان، ص 153

72- Xenophon: Memorabilia of Socrates, Trans by R.J.S Waston, in "Socrates Discourses" J.M Dent 8, Son LTD, London, 1951, p. 112.

73- Hude, op. cit. p. 92

تحت أي ظرف كان، ولأجل أن يجبر الجميع على احترام القانون أكد على فكرة مصدره الإلهي وأنه مستمد من عند الآلهة، كما قدم بنفسه النموذج الفريد المطلق للقانون، عندما أدين ظلماً وحكم عليه كرهاً وقهراً، وأُتيحت له السُّبل كافة للهرب من هذا الحكم الجائر إلا أنه فضل الموت مطيعاً للقانون، على الحياة عاصياً للقانون.⁽⁷⁴⁾

3- القانون وهيبة الدولة: نظر سقراط إلى القانون على أنه أهم ركائز الدولة، وبالتالي فإنّ ثباته يعني ثبات الدولة واستقرارها، وأنّ سقوطه يعني سقوط الدولة وضياع هيبتها أمام رعاياها وأمام أعدائها، وكان ذلك هو السبب الرئيسي في رفضه الهرب من السجن حتى لا يؤدي إلى سقوط القانون، وبالتالي سقوط هيبة الدولة⁽⁷⁵⁾، يقول سقراط: "هب أن جاءت إلى القوانين والحكومة تسألني، حدثنا يا سقراط ماذا أنت فاعل؟ أتريد بفعلة منك أن تهز كياننا، هل تتصور دولة ليس لأحكام قانونها قوة، ولا تجد من الأفراد إلا نبذاً واطراحاً، أن تقوم قائمتها فلا تندك من أساسها"⁽⁷⁶⁾

وتالياً قبل سقراط الحكم بالإعدام على أن يفر من قانون الدولة، لأنّ الرجل الحق لا يفر من القانون مهما كانت العاقبة، يقول توينبي: "لقد أبى سقراط أن يروغ من حكم الإعدام أو يتحاشى تنفيذه بالفرار من السجن ومغادرة البلاد، ولم يكن هدف سقراط على خلاف مرمى أرخيلوخوس^{(77)*}، هو النجاة بحياته، بل لقد أصر على فقدانها، كما لَقَّنْ أثنينا في إجباره إياها على أن تختار أحد أمرين إمّا احترام ضميره وإمّا إزهاق روحه، هزيمة أدبية أشدّ بلاءً من الهزيمة التي منيت بها على يد إسبرطة"⁽⁷⁸⁾

إذن أقام سقراط فلسفته على أساس احترام مبادئ القانون، ومحاولة ترسيخه وتثبيت دعائمه وأركانه، لأجل أن تصان الدولة وتحفظ بقوتها، وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن علاقة القانون بالحرية، وعلاقة تلك الحرية بالمجتمع، ومدى المسؤولية التي تقع على الفرد تجاه أفعاله.

74- كوراميس، سقراط الرجل الذي جرؤ على السؤال، ترجمة محمد محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956. ص 18

75- Jager (W): The Theology of the Early Greek Philosophers, Clarendon Press Oxford, London, 1984, p. 28

76- Plato, Akreton, op.36 cit.36, p. 82

(*) كان شاعراً يكتب أشعاراً ذات طابع هجائي ولا يحب الحرب فكان أن ألقى سيفه ودرعه في الحرب وهرب منها، والمقصود هنا أنّ سقراط لم يهرب من المعركة مثلما فعل أرخيلوخوس

78- أرنولد توينبي، تاريخ الحضارة الهلينية، ص 138

رابعاً: الحرية والمسؤولية:

دار التساؤل بين الفلاسفة عن جبرية القانون!! بمعنى هل يعطل الحريات الفردية، أم أنه يساعد على نمو الحرية؟ وجاءت إجابات عدد من الفلاسفة تصب في مجملها في أن القانون لا يقيد الحريات، بل إن كل فرد قد تنازل عن جزء بسيط من حريته في سبيل سلامته وأمنه، وبالتالي فهو يحصل على كامل حريته طالما كان مطيعاً للقوانين، ودون أن يتعدى حدوده، ويقع العبء الأكبر في توعية الناس بالقانون وصيانتته على الأسرة والدولة والمدرسة، إذ أنهم جميعاً يعدون بمثابة مؤسسات تربوية لتوعية الناس، ويذهب بروتاجوراس إلى أن العقوبات التي يوقعها القانون ليست ثأراً من المجرم، بقدر ما تكون وسيلة لتربيته وتقويم سلوكه، وكذلك ردع الآخرين عن الإقدام على هذا الفعل الإجرامي، وأن تلك الطاعة للقانون تخرج من جوف حرية الإرادة، حيث إن الجميع متساوون أمام القانون عند بروتاجوراس، وأن تلك المساواة تجعل الجميع أحراراً ومسؤولين عن أفعالهم المختارة اختياراً حراً مسؤولية كاملة، شريطة أن تكون هذه الأفعال مختارة عن إرادة وقصد.⁽⁷⁹⁾

كذلك عالج أنطيفون مسألة الحرية والقانون في نصوصه، إذ أنه لم يكن يقصد بهدم القوانين الوضعية، أن يقود الناس إلى الفوضى إذ أن "الفوضى هي مأساة الجنس البشري الكبرى، لأنها تمزق بناء المجتمع وتقضي على وحدته وتماسكه"⁽⁸⁰⁾ ولكنه قصد بهدم القوانين الوضعية التي لا تتفق مع القانون الطبيعي أو التي تكون جائزة الحكم بما لا يتفق مع الطبيعة⁽⁸¹⁾ كما عالج جورجياس وهيبياس أيضاً مسألة اقتران القانون بالحرية، ومدى تلك الحرية، حيث تحدث جورجياس في رسالتين هما "في مدح هيلين" و"في الدفاع عن بلاميدس" حين ذهب إلى أن الإنسان لا يكون مسؤولاً عن الأفعال التي يفعلها تحت نير الجبر الإلهي، أو تحت القهر الإنساني الخارجي من طرف أقوى منه، أو تحت ضغط الأهواء أو الإغواء وسحر الكلام، أو بالوقوع في شباك الحب التي تُعمي العقل الإنساني عن رؤية الحقيقة وتجعله منقاداً لأحكام العاطفة، فهذه الملابس الأربع إذا وقع الإنسان فريسة لها أو لإحداها منفردة فإن المسؤولية تسقط تماماً عن الفاعل.⁽⁸²⁾

ومع تحفظي مع بيجر وأنترشتاينير على بعض الأسباب التي يذكرها جورجياس، إلا أن المقصود هنا هو التأكيد على الحرية وأن القانون لا يقيد الحريات، شريطة أن تكون حرية مسؤولة، أما هيبياس فأكد أن القوانين تربي الإنسان على السلوك القويم والفعل الرزين، وأن القانون يمنح الإنسان الحرية في الفعل، لكنه

79- د. محمود مراد، الحرية في الفلسفة اليونانية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999م، ص 315

80- (K) Freeman, The Presocratic Philosophers, op. cit, p. 401

81- Kaufmann (w): Philosophic Classics, vol I, Prentice Holl, V.S.A. 1961 p. 82

82- Untrestreiner: op. cit p. 103 and vide Kaufmann: op. cit, p. 75 - 78.

يضع على كاهله المسؤولية الكاملة عن هذا الفعل، إلا إذا خضع لسلطة قهرية أو جبرية تجبره على التعدي على القانون، حيث إنّ القوانين لا تدين المجرم المسلوب الإرادة، ولكنّها تدينه أشد الإدانة إذا ارتكب جرماً بملاء إرادته واختياره الواعي.⁽⁸³⁾

83- Plato, Lesser Hippias, in the Dialogues of Plato, vol II, London, 1953

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- المصادر المُعرَّبة:

- 1- أفلاطون: محاوره الجمهورية، ترجمة ودراسة د. فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.
- 2- // // : محاوره السياسي، ترجمة د/ عزت قرني، الكويت، وكالة المطبوعات، 1993م.
- 3- // : القوانين، ترجمها إلى الإنجليزية، د/ تيلور، القاهرة، تعريب محمد حسن ظاظا، الهيئة العامة للكتاب، 1986م.
- 4- أفلاطون، محاوره بروتاجوراس، ترجمها إلى الإنجليزية بنيامين جويت، تعريب محمد كمال الدين علي، القاهرة، مراجعة د. محمد صقر خفاجه، دار الكتاب العربي، 1997، فقرة 326، ص 61
- 5- Cicero: The laws, trans into English by Nial RUDD, Oxford university, New York, 1998.
- 6- // // : The republic, trans into English by Nial RUDD, Oxford university, New York, 1998
- 7- Plato: The dialogues of plato, trans by M.A. Jowett, oxford at the clarendon press, London, 1953

ثانياً: المراجع

أ- المراجع العربية:

- 1- ألفريد زيمرن، الحياة العامة اليونانية، ترجمة عبد المحسن خشاب، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2007
- 2- النشار(د.مصطفى): تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، ج2، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 2000م.
- 3- إبراهيم (د/ زكريا): مشكلة الحرية (سلسلة مشكلات فلسفية)، القاهرة، مكتبة مصر، ط3، 1972م.
- 4- إسماعيل (د/ إسماعيل زروخي): الأصالة في الفلسفة اليونانية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.
- 5- الأهواني(د.أحمد فؤاد): - فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1964م.
- 6- توينيني، (أرنولد)، تاريخ الحضارة الهلينية، ترجمة رمزي جرجس، مراجعة محمد صقر خفاجه، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1963.
- 7- جيجن (أولف)، المشكلات الكبرى في الفلسفة اليونانية، ترجمة د.عزت قرني، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، ب ت.
- 8- رسل (برتراند)، تاريخ الفلسفة الغربية، ك1، ترجمة د/ زكي نجيب محمود، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1957م.
- 9- روسو (جان جاك): العقد الاجتماعي، ترجمة/ عبد الكريم أحمد، مراجعة/ توفيق إسكندر، القاهرة، دار سعد مصر للطباعة والنشر، ب ت
- 10- سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، ح2، القاهرة، دار المعارف، ب ت.
- 11- سارتون (جورج)، تاريخ العلم، الجزءين الثاني والثالث، ترجمة عدد من العلماء، تحت إشراف د/ إبراهيم بيومي مذكور، القاهرة، دار المعارف، بدون تاريخ.
- 12- شاور (د. أحمد إسماعيل): كيف نفهم أفلاطون، بيروت، دار لبنان للطباعة والنشر، 1956م.
- 13- قربان (د/ ملحم): قضايا الفكر السياسي، ج1 (القانون الطبيعي)، بيروت، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982م.
- 14- كوراميسن: سقراط، الرجل الذي جرؤ على السؤال، ترجمة محمد محمود، القاهرة، مكتب الأنجلو المصرية، 1956م.
- 15- كرم (يوسف): تاريخ الفلسفة اليونانية، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1999م.
- 16- موريس تازروس عبد مريم، الأخلاق بين الطبيعة والعرف في الفلسفة اليونانية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب القاهرة، إشراف د/ أحمد الأهواني، 1968م.

17- محمود مراد، الحرية في الفلسفة اليونانية، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 1999م، ص 315

ب- المراجع الأجنبية:

- 1- Armstrong (A.H): An Introduction to Ancient philosophy, Methuen & Co. LTD. London, 1981.
- 2- Bogomolove (A. S): History of Ancient philosophy, Trans by: V. stankerich, progress publishers, Moscow, 1985
- 3- Carlyle (A.J): A History of mediaeval political theory in the West, London, 1936.
- 4- Demos: The philosophy of plato, charles scriber's sons, New York, 1939
- 5- Dies (H.A): The Ancient philosophers. University of Oxford, 1981
- 6- Ehrenberg (V): From solon to Socrates, 2nd, Methuen & Co. LTD, London, 1976.
- 7- Field (G.C): The philosophy of Plato, Oxford University press, London, 1949.
- 8- Levey (E): Natural Law in Roman Thought. Paris, vol xv, 1949
- 9- Mellwain (C.H): The Growth of political Thought in the west from the Greeks to the end of the Middle Ages, New York, 1932, chv p. 10
- 10- (K.P): The Open Society and its Enemies, vol I, Rout ledge & Kegan paul 5th, London, 1966
- 11- Ross (S.D): : Plato s Theory of Ideas, Oxford at the Clarendon press 1951.
- 12- Zulueta (F): The Development of Law under the Republic, in the Cambridge Ancient History vol IX, 1932.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com